

Distr.: General
8 September 2020
Arabic
Original: English

الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2514 (2020)، الذي مدَّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (البعثة) حتى 15 آذار/مارس 2021 وطلب فيه إليَّ أن أقدم إلى المجلس كل 90 يوما تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي هذا التقرير التطورات السياسية والأمنية في الفترة الممتدة بين 1 حزيران/يونيه و 31 آب/أغسطس 2020، والوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة.

ثانيا - التطورات السياسية والاقتصادية

2 - في 17 حزيران/يونيه، توصل رئيس جنوب السودان، سلفا كير، والنائب الأول للرئيس، ريك مشار، إلى قرار بشأن نسب تقاسم المسؤولية فيما يتعلق بمناصب حكام الولايات والدولة، مما أنهى مأزقا استمر ثلاثة أشهر بشأن عمليات تخصيص الولايات. وخُصّصت ولايات وسط الاستوائية، وشرق الاستوائية، والبحيرات، وشمال بحر الغزال، وواراب، والوحدة لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية الحاكمة؛ وخصصت ولايات أعالي النيل، وغرب بحر الغزال وغرب الاستوائية إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ وخصصت جونقلي إلى تحالف المعارضة في جنوب السودان. ولم يُخصص ائتلاف الأحزاب السياسية الأخرى بأي ولاية، على نحو ما كان متوخى في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان (الاتفاق المنشط)، الذي قُدّمت فيه ضمانات للائتلاف بتخصيص نسبة 8 في المائة من المناصب.

3 - وفي 29 حزيران/يونيه، عيّن الرئيس حكاما لثماني ولايات من بين الولايات العشر ومديرين رئيسيين لمناطق أبيي، وروينق وبيبور الإدارية. وفي 17 تموز/يوليه، عُيِّن حاكم جونقلي؛ وهو قرار اعترضت عليه الحركة الديمقراطية الوطنية (عضو في تحالف المعارضة في جنوب السودان)، التي قالت إنه يمنعها كذلك من المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة نظرا لعدم النظر في مرشحها. ولا يزال منصب





حاكم ولاية أعالي النيل شـــاغرا بســـبب الخلاف على ترشـــيح الفريق جونســـون أولوني، الذي رفض الرئيس تعيينه.

4 - ورغم أن الاتفاق المنشـط يتطلب مشـاركة 35 في المائة من النسـاء في جميع مؤسـسـات الحكم، لم ترشـح إلا امرأة واحدة من قبل الجناح المعارض في الحركة الشـعبية/الجيش الشـعبي لتحرير السـودان لمنصـب الحاكم. وفي 2 تموز/يوليه، أصـدرت القيادات النسـائية بلاغاً إلى الرئيس، دعت فيه الأطراف إلى الالتزام بحصة الـ 35 في المائة.

5 - وفي 10 آب/أغسـطس، أبلغت لجنة رفيعة المسـتوى معنية بتشـكيل حكومات الولايات والحكومات المحلية بأن الأطراف اتفقت على 10 من حكام الولايات، من بينهم امرأة واحدة، ونوابهم، و 10 من رؤســاء المجالس التشريعية للولايات ونوابهم و 79 منصباً من مناصب مفوضـي المقاطعات. واتفقت أيضا على 35 مجلساً للمقاطعات، و 17 وزيراً، و 51 عضـواً في المجالس التشـريعية للولايات، و 5 مستشـارين للولايات، و 6 رؤسـاء لجان، و 6 نواب رؤسـاء للجان و 8 لجان متخصـصـة في كل ولاية. وعهد بمسـؤولية ترشـيح رؤساء البلديات، ونوابهم وأمنائهم العامين الى الحكام.

6 - ونتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ظل النشاط السياسي محدوداً. واستأنف النائب الأول للرئيس ونـائب الرئيس، جيمس واني إيغا، إلى جانب أعضـــاء آخرين في الحكومـة كـان قد تبين بالفحوص أنهم أصـــيبوا بكوفيد-19، مهام كل منهم. غير أن اســتئناف المهام لم يترجم إلى عودة كاملة للأوضـاع الطبيعية في العمليات الحكومية لأن القيود المتعلقة بالجائحة حالت دون استمرار الاتصـالات بين الأطراف، والجهات صــاحبة المصــلحة والوســطاء. وفي حين بذلت جهود لاســتخدام أســاليب التفاعل الإلكترونية، أعاقت التحديات التقنية والتنظيمية تلك المبادرات.

تنفيذ الاتفاق المنشَّط

7 - لم يحرز مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين أي تقدم نحو وضـع إطار أوسع لإصـلاح قطاع الأمن، بما في ذلك بشـــأن الرؤية المتعلقة بكل من الجيش الوطني وجهاز الأمن والقوات المنظمة الأخرى وحجمه وتكوينه وميزانيته، على النحو المتوخى في الاتفاق المنشط.

8 - ولم يحرز ســـوى تقدم محدود نحو تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، مع بقاء خطط تدريب القوات الموحدة اللازمة وتخريجها ونشـرها دون إنجاز. وظلت مراكز التدريب ومواقع التجمع مهجورة من قبل القوات بسبب نقص في الغذاء، والمياه، الأدوية و الخدمات الأساسية. ولم يكن معظم القوات الحكومية قد شارك بعد في عملية التوحيد وهي ظلت في الثكنات في جميع أنحاء البلد، في حين أرســلت أحزاب المعارضـــة جزءا كبيرا من قواتها إلى تلك المراكز والمواقع.

9 - وفي 13 و 14 تموز/يوليه، عقد مجلس الدفاع المشـترك حلقة عمل بشـأن إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، والجيش، والشـــرطة، والســـجون، وجهاز الأمن الوطني، ومصـــالح الأحياء البرية، ومصـــالح الإطفاء. وفي 11 آب/أغسطس، قدم المجلس هياكل القيادة المنسقة للقوات الموحدة اللازمة إلى اللجنة الانتقالية الوطنية.

10 - واستمر تأجيل أنشطة اللجنة الوطنية لتعديل الدستور بسبب القيود المتصلة بكوفيد-19. وبالمثل، أعاقت حالات التأخير في إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي النظر في القوانين اللازمة وإصدارها.

التطورات المستجدة في عملية السلام

11 - في 19 آب/أغسطس، تداولت مجموعة الحوكمة، التي يرأسها النائب الأول للرئيس، بشأن جميع المهام المعلقة وتأثير الجائحة على تنفيذ الاتفاق المنشط. وقررت المجموعة تمديد جميع المهام المعلقة والمقررة لفترة ستة أشهر.

12 - وأسهم الفراغ في السلطة على المستوى دون الوطني، نتيجة لحالات التأخير في تعيين حكام الولايات، في زيادة التوترات والاشتباكات العنيفة بين القبائل، مما هدد المكاسب المحددة في الاتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية بين حكومة جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة). وفي 4 حزيران/يونيه، استقال نائب وزير الداخلية، مابيور قرنق دي مابيور، مشيرا إلى جملة أسباب منها تدهور الحالة الأمنية في جميع أنحاء جنوب السودان، الذي عزاه إلى عدم تنفيذ الأطراف لاتفاق السلام.

13 - وفي 23 حزيران/يونيه، عيّن الرئيس لجنة رفيعة المستوى للتحقيق في الحالة الأمنية في جونقلي وإدارية البيبور الكبرى. وكُلفت اللجنة، التي ترأسها نائب الرئيس، بالتواصل مع شيوخ القبائل وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة لاحتواء العنف القبلي. ومن المتوقع أن تنظم اللجنة مؤتمرا للسلام للتوصل إلى اتفاق بين القبائل المعنية.

14 - وفي 9 تموز/يوليه، أعرب الرئيس، في خطابه بمناسبة يوم الاستقلال، عن قلقه إزاء تصاعد في العنف بين القبائل وداخلها، مضيفاً أن الحكومة ستبدأ في إجراء حوار مع القبائل المتضررة وستشرع في النزع الكامل لسلاح السكان المدنيين مع ضمان مشاركة وتمثيل الفئات المهمشة في الحكومة.

15 - وفي 14 تموز/يوليه، عقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية جمعيتها الاستثنائية السادسة والثلاثين لرؤساء الدول والحكومات عن طريق الإنترنت. وناشد زعماء المنطقة الرئيس أن يحل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي بحلول 26 تموز/يوليه وإعادة تشكيله في غضون سبعة أيام من حله. وطلبوا أيضا من الحكومة اتخاذ تدابير علاجية لتصحيح التعديلات التي أدخلت على مشروع قانون التعديل الدستوري وتوفير الموارد لإكمال الترتيبات الأمنية الانتقالية غير المنجزة. ولأن المهام المعلقة السابقة للمرحلة الانتقالية ظلت دون تنفيذ بعد 13 آب/أغسطس، عقد قادة المنطقة العزم على ضرورة أن يتواصل رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مباشرة مع الأطراف للمساعدة في إنجاز المسائل المعلقة.

16 - وفي 16 آب/أغسطس، تولى اللواء تشارلز تاي جيتواي مهام منصبه من الفريق (المتقاعد) أوغستينو نجوروجه بصفته الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها. وليس ثمة رئيس دائم للجنة منذ رحيل رئيسها السابق، فيستوس موغاي، في أيلول/سبتمبر 2018.

17 - وفي 31 آب/أغسطس، ترأس الرئيس حفل توقيع، عقد في جوبا، لاتفاق السلام الأولي بين حكومة السودان الانتقالية والجبهة الثورية السودانية.

الحالة الاقتصادية

18 - لا يزال اقتصاد جنوب السودان يواجه ضائقة مالية ناجمة عن انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية وتدابير الاستجابة لكوفيد-19 التي تسببت في انخفاض في الإيرادات غير النفطية. وأثر المرض سلباً أيضا على الأعمال التجارية الصغيرة، في حين أدت النزاعات بين القبائل وداخلها والفيضانات في

بعض المناطق إلى تآكل فرص كسب الرزق. وإضافة إلى ذلك، تضاءلت قدرة الحكومة على تمويل عملية السلام والاستجابة ماليا للآثار الصحية والاجتماعية الاقتصادية لكوفيد-19.

ثالثا - الحالة الأمنية

19 - تدهورت الحالة الأمنية على الصعيد دون الوطني، مع نشوب نزاعات معقدة بين الجماعات الإثنية التي تعمل جنبا إلى جنب مع تحالفات منقسمة بشكل متزايد وحملات أمنية ذات أهداف محددة. وغطت النزاعات المحلية مناطق متعددة في جونقلي، والبحيرات، والوحدة، وواراب وغرب بحر الغزال، مع أهداف متعددة الأوجه شملت مدنيين ومقاتلين نظاميين، إلى جانب مستويات مختلفة من الدعم من أصحاب المصلحة الوطنيين.

20 - وفي حين يتوقع أن يوقف تعيين حكام الولايات بعضاً من التوترات، لا تزال الانقسامات السياسية والإثنية تتسبب في نشوب النزاعات على المستوى دون الوطني. وتثير حملات نزع السلاح التي يجري تنفيذها في البحيرات وواراب لاحتواء العنف المحلي شواغل أمنية إضافية، مع تزايد انعدام الأمن الذي يؤثر على شرق التونج على وجه الخصوص. وبالمثل، نتيجة لعدم إحراز تقدم في الوساطة مع الجهات غير الموقعة للاتفاق المنشط، يستمر النزاع مع جبهة الخلاص الوطني في موقع جغرافية مختلفة، ولكن مع الاعتماد على نفس الأساليب وثبات مستويات الشدة.

21 - ولم تفعل بداية موسم الأمطار سوى القليل لاحتواء العنف المحلي. وتشير حالات تصاعد العنف المتكررة إلى وجود بيئة أمنية متقلبة وعدم قدرة المركز على التفاوض بشأن العلاقات مع المحيط من خلال وسائل غير عنيفة.

منطقة أعالي النيل الكبرى

22 - لا تزال الحالة في جونقلي الكبرى تثير القلق، حيث سيطرت على المنطقة سلسلة من أربع تطورات مترابطة. فأولاً، تقدمت مجموعة من الدينكا بور وغاوار نوير من بور في الأسبوع الأول من حزيران/يونيه لتسيطر بسرعة على مانيابول وغومورورك. وظلت المجموعة نشطة، ولا سيما في المناطق الواقعة جنوب بيبور، طوال تموز/يوليه وفي آب/أغسطس. وثانياً، تحركت مجموعات إضافية من لو نوير وانضمت إلى الاشتباكات في أواخر تموز/يوليه، مما أدى إلى ارتفاع حاد في النزوح وزيادة الشواغل بشأن هجوم محتمل على بيبور. غير أن الجماعات انسحبت إلى أكوبو وأنحاء أخرى من شمال جونقلي بحلول أوائل آب/أغسطس. وثالثا، تأثر انعدام الأمن في جونقلي الكبرى باستمرار هجمات المورلي في منطقتي الدينكا والنوير. وأخيراً، في حوالي 22 تموز/يوليه، وصل أكثر من 000 1 من شباب الدينكا بور المسلحين إلى وسط الاستوائية بالمراكب، ثم إلى شرق الاستوائية، وهددت من هناك قبائل المورلي النازحة في الجزء الجنوبي من إدارية البيبور الكبرى. واتسم وصولهم والتهديدات التي أطلقوها بالتنسيق الجيد ويُزعم أنها كانت بدعم من قوات نظامية على جميع الجوانب. وبحلول منتصف آب/أغسطس، انسحب معظم المجموعات من إدارية البيبور الكبرى وكانت في سبيلها إلى العودة إلى مناطقها الأصلية. وستظهر تفاصيل إضافية عن حجم وتأثير النزاع الذي دام نحو شهرين في إدارية البيبور الكبرى مع استقرار الحالة الأمنية وتمكين الوصول إليها.

23 - وفي الوحدة، استمرت دورات من عمليات سرقة الماشية والهجمات الانتقامية على طول الانقسامات السياسية والأمنية غير المستقرة على نحو متزايد. وفي حين هدأت الغارات التي تشنها الميليشيات الموالية للحكومة من مايوم إلى المناطق المحيطة بها عقب تدخل الحاكم المعين حديثا، جوزيف نغوين مونيتويل، استمرت الهجمات الانتقامية، لا سيما على طول حدود واراب. وبالمثل، استمرت الاشتباكات المنخفضة الشدة حول وسط ولاية الوحدة وجنوبها، مع تزايد التوترات بين القوات النظامية التابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعات الشباب المسلحة المتباينة. وفي عدة حوادث، سُجلت إصابات عندما اشتبكت قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان مع مجموعات منظمة من الشباب في لير، وماينديت وبنيجار. وفي سلسلة من الحوادث، زُعم أن قوات نظامية من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان من غيه هاجمت أربع قرى في منطقة روينق الإدارية، مما أدى إلى قيام ميليشيات باريانغ بهجوم مضاد على موقع تابع للجناح المعارض.

24 - وفي مابان، أعالي النيل، امتدت التوترات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال المرتبطة بانشقاق الرائد آدم ماغازي إلى مخيمات اللاجئين، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في نشاط القوات المسلحة، الذي تضمن اشتباكات مع ميليشيا من مابان واحتلال إحدى المدارس من قبل قوات فصيل مالك عقار التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال . وفي أوائل آب/أغسطس، انسحبت تلك القوات إلى السودان، غير أنه لا تزال هناك شواغل من أنها مستمرة في نشاطها في مخيمات اللاجئين.

25 - وأدى ترشيح الفريق جونسون أولوني لمنصب الحاكم في أعالي النيل إلى تصاعد حدة التوتر بين الشُلُك والدينكا بادانق. ولوحظت سلسلة من الحوادث المحلية التي تراوحت بين نزاعات على إعادة تسمية قرى الشلك بأسماء الدينكا والاشتباكات العنيفة على مناطق صيد الأسماك، بما في ذلك استخدام الأسلحة الثقيلة وحركة القوات. وتصاعدت التوترات أيضاً عقب مقتل المدعي العام في ملكال، وهو من قبيلة الشلك وشقيق زعيم الحركة الديمقراطية الوطنية لام أكول.

المنطقة الاستوائية الكبرى

26 - في حزيران/يونيه، هدأت التوترات حول الأجزاء الجنوبية من ولاية وسط الاستوائية. ولكن في أواخر تموز/يوليه وطوال شهر آب/أغسطس، لوحظ تجدد الاشتباكات بين جبهة الخلاص الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان حول مناطق تعدين الذهب في لوبونوك، مع امتدادها باتجاه جوبا وإلى ولاية شرق الاستوائية. وقد تحول نشاط جبهة الخلاص الوطني والنشاط المناوئ لجبهة الخلاص الوطني إلى حد بعيد إلى منطقة موندري الكبرى في ولاية غرب الاستوائية في أعقاب حملة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في أواخر أيار/مايو، مما أدى إلى طرد جبهة الخلاص الوطني من المناطق المحيطة بييا، ولاينيا ووندوروبا، في ولاية وسط الاستوائية. وفي أواخر تموز/يوليه، جددت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان جهودها لطرد جبهة الخلاص الوطني من قواعد بالقرب من كديبو، في حين شنت جبهة الخلاص الوطني سلسلة من الهجمات على الطرق، مما أدى إلى تعطيل الطريق الرئيسية التي تربط المنطقة بجوبا، وتهديد قاعدة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة.

27 - وظلت التوترات والاشتباكات في ولاية غرب الاستوائية مرتبطة بانقسام داخل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وانقسامات إثنية. وكان اللواء جيمس ناندو، الذي انشق في

وقت ســابق من عام 2020، متورطا في تجنيد وتدريب شــباب الأزاندي، ولا ســيما في منطقة طمبرة. وفي 18 تموز/يوليه، قتل أحد كبار قادة الجناح المعارض في الحركة الشــعبية/الجيش الشــعبي لتحرير الســودان من البالاندا، العميد سانتو علي، على يد ميليشيا الأزاندي خارج طمبرة. وهدأت التوترات بعد تدخل الحكومة، مع استدعاء ناندو إلى جوبا. غير أن العداء المحتدم بين الإثنيات، إلى جانب التنافس الشخصــي بين ناندو والحاكم التابع للجناح المعارض في الحركة الشــعبية/الجيش الشــعبي لتحرير الســودان المعين حديثا، الفريق ألفريد فوتيو، من المرجح أن يؤدي إلى مزيد من انعدام الأمن.

منطقة بحر الغزال الكبرى

28 - سيطر تجنيد ونشر قوات نزع السلاح في البحيرات وواراب على السياق الأمني في المنطقة. ولوحظ تصــاعد في العنف بين القبائل قبل عملية نزع السـلاح بسـبب المخاوف من نزع السـلاح الانتقائي والمتحيز. وقد أدت الروابط بين كبار مســؤولي الأمن ومناطقهم الأصــلية في قلب منطقة الدينكا إلى تفاقم التصــورات عن التلاعب بالديناميات القبائلية سـعيا لتحقيق أهداف سـياسـية وطنية. وبرزت تلك الشـواغل في منتصـف حزيران/يونيه، عندما قام مزيج من قوات الأمن الحكومية والشـباب المسـلحين بقتل عضـو بارز في الجيلونغ (شباب قبيلة الدينكا المنظمون لحماية الماشية)، ومقاول وقائد في حركة 7 تشرين الأول/أكتوبر، هو كيريبينو وول. وبالمثل، أسـفرت الاشـتباكات التي وقعت في 8 و 9 آب/أغسـطس بين قوات نزع السـلاح والشـباب المسلحين في روميتش، شرق التونج، عن مقتل أكثر من 140 شخصا.

29 - وسـجلت توترات بشـأن نشـر قوات نزع السـلاح في غرب بحر الغزال نتيجة لمحاولة فاشـلة قام بها الجناح المعارض في الحركة الشــعبية/الجيش الشــعبي لتحرير الســودان لنصــب كمين لقافلة قائد قوات نزع السـلاح، الفريق رين توبني. واحتجز قائد في الجناح المعارض في الحركة الشـعبية/الجيش الشـعبي لتحرير الســـودان، العميد غابرييل بول واك، و 11 جندياً في وقت لاحق من قبل قوات الدفاع الشـــعبي لجنوب السودان. وانتقاما لذلك، اختطف الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان تسعة مدنيين. وفي 19 أغســطس/آب، أتاحت تدخلات الحكومة، بدعم من آلية الرصــد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تبادل الرهائن وأنهت المواجهة.

النزاعات القبلية

30 - تعمق العنف بين القبائل في جميع أنحاء البلد، ولا ســيما في جونقلي الكبرى، والبحيرات، والوحدة، وواراب وغرب بحر الغزال. وأســفرت ديناميات النزاع في جونقلي الكبرى بين الهجمات التي شــنتها لو نوير والدينكا بصورة مشتركة على مجتمعات المورلي في إدارية البيبور الكبرى وما أعقب ذلك من هجمات انتقامية شنتها قبيلة المورلي على مناطق لو نوير عن مقتل عشرات الأشخاص وتشريد الآلاف. وفي التونج، واراب، أدت المواجهة المسلحة بين قسمين فرعيين من الدينكا إلى نشر قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لمنع وقوع المزيد من العنف.

رابعا - الحالة الإنسانية

31 - اسـتمر العنف المتواصـل بين القبائل، والجائحة والفيضـانات الموسـمية في التسـبب بنشـوء الاحتياجات الإنسانية في جنوب السودان. وفي جونقلي وإدارية البيبور الكبرى، نزح أكثر من 000 150 شخص داخليا نتيجة

لاشتباكات بين جماعات الشباب المسلحة، حيث وفرت الحماية المادية إلى 000 7 من المشردين في المنطقة المجاورة لقاعدة البعثة في بيبور. وأدى أيضا النزاع المسلح في ولايات وسط والاستوائية وغرب الاستوائية وواراب إلى نزوح آلاف المدنيين.

32 - وفي تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الصادر في شباط/فبراير 2020، أُبرز أن الجوع أصاب ما يقرب من 6,5 ملايين شخص في جنوب السودان في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه 2020. ويقدر أن حوالي 1,75 مليون شخص في 33 محلية كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد لحالة الطوارئ (المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، أكثر من ربعهم في جونقلي وكانوا متضررين أيضا من العنف القبلي. وإضافة إلى ذلك، كان 4,7 ملايين شخص في 37 محلية معرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي لحالة الأزمة (المرحلة 3). وزاد وجود الجراد الصحراوي في عدة محليات في ولاية شرق الاستوائية من تفاقم التهديدات القائمة.

33 - ولا يزال أكثر من 1,6 مليون شخص نازحين داخليا، في حين التمس 2,2 مليون شخص اللجوء في خمسة بلدان مجاورة. وانخفض عدد النازحين داخليا انخفاضا طفيفا نتيجة لعودة النازحين إلى ديارهم وبسبب إغلاق بعض مواقع النزوح. ووفقا لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد في حزيران/يونيه أكثر من 000 11 لاجئ من تلقاء أنفسهم، وبذلك أصبح عدد العائدين في عام 2020 أكثر من 000 65 شخص.

34 - وأدى انعدام الأمن على نطاق واسع إلى إعاقة تقييم الاحتياجات الإنسانية والاستجابة لها، وأدى في بعض الحالات إلى تقليص أثر العمليات أو تعليقها. وظلت القيود المفروضة على السفر ذات الصلة بكوفيد-19، بما في ذلك عمليات إغلاق الحدود، وسياسات الحجر الصحي والقيود المفروضة على التأشيرات، تضر بحركة العاملين في مجال تقديم المعونة واستجابتهم بشكل عام. ومع بداية موسم الأمطار، أثرت الفيضانات في الوحدة وجونقلي على أكثر من 000 500 شخص، في حين شكلت الطرق التي يتعذر الوصول إليها تحديات تشغيلية كبيرة للعاملين في المجال الإنساني. وظل نهب الإمدادات خلال أعمال العنف على الصعيد دون الوطني عائقا كبيرا أمام الاستجابة الإنسانية. وسُجل ما مجموعه 10 حوادث نهب، مقارنة بحادثة واحدة خلال الفترة نفسها من عام 2019. وفي ولاية شرق الاستوائية، تعرض العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية للسطو والعنف بصورة متكررة على طول الطرق الرئيسية. وفي مطلع آب/أغسطس، تعرضت قافلة دولية تابعة للمنظمات غير الحكومية تتألف من مركبتين لكمين نصبته مجموعة مسلحة مجهولة على طريق يي - لاسو في ولاية وسط الاستوائية.

35 - وازداد عدد الحوادث المبلغ عنها فيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وسجل ما مجموعه 87 حادثة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه من عام 2020، مقارنة بـ 86 حادثة خلال نفس الفترة من عام 2019. وفي حزيران/يونيه، أسفر العنف على الصعيد دون الوطني في جونقلي عن نقل 66 من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. وفي 28 حزيران/يونيه، أطلقت النار في ولاية البحيرات على سيارة إسعاف تحمل علامات واضحة كانت تنقل شخصا مصابا إلى أحد المستشفيات، مما أسفر عن مقتل السائق، وهو موظف وطني في منظمة غير حكومية دولية. وفي 13 تموز/يوليه، قُتل اثنان من العاملين في مجال تقديم المعونة كانا يقدمان خدمات الرعاية الصحية والتغذية لأفراد المجتمع المحلي في بلدة باجوت، جونقلي، عندما هاجمت مجموعة مسلحة مجهولة البلدة، مما رفع عدد العاملين في مجال العمل الإنساني الذين قتلوا في جنوب السودان منذ بدء النزاع في عام 2013 إلى 122 شخصاً.

36 - ومن خلال خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020، كانت قد قدمت خدمات الحماية والمساعدة المنقذة للحياة في نهاية حزيران/يونيه إلى نحو 5,1 ملايين شخص، وهو ما شكل 69 في المائة من الأشخاص المستهدفين البالغ عددهم 7,4 ملايين شخص، بمن فيهم الأشخاص الذين قدمت لهم المساعدة من خلال أنشطة الاستجابة لكوفيد-19. وفي 21 آب/أغسطس، ووفقاً لدائرة التتبع المالي، استحصل على 617 مليون دولار من المبلغ المطلوب في الخطة وقدره 1,9 بليون دولار. وقد نُقح النداء في حزيران/يونيه ليعكس الاحتياجات. وفي إضافة لخطة الاستجابة الإنسانية متعلقة بكوفيد-19، طلب مبلغ إضافي قدره 390 مليون دولار، مما رفع المبلغ المطلوب في النداء الإنساني العام من 1,5 بليون دولار إلى 1,9 بليون دولار.

37 - وفي 20 آب/أغسطس، أثبتت الفحوص إصابة 527 2 شخصاً بكوفيد-19، شفي منهم 293 1 شخصا وتوفي 47، وفقاً لوزارة الصحة في جنوب السودان. وواصلت الأمم المتحدة وشركاؤها دعم جهود الوقاية والتأهب ذات القيادة الوطنية فيما يتعلق بكوفيد-19، ولا سيما في مجالات المراقبة، وإدارة الحالات، والوقاية من العدوى ومكافحتها، والإبلاغ عن المخاطر والتواصل مع المجتمعات المحلية، وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات والمجتمعات المحلية. وفي أوائل آب/أغسطس، زود 2,24 مليون شخص بإمكانية الحصول على خدمات محسنة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ وتلقى 4,1 ملايين شخص المساعدة في مجال الغذاء و/أو سبل العيش والتحويلات النقدية؛ وجرى الوصول إلى 1,1 مليون شخص من خلال الاستشارات الطبية؛ وزود أكثر من 000 800 شخص بخدمات الحماية، مثل الدعم المقدم في مجالي حماية الطفل والعنف الجنساني؛ وجرى توفير المأوى في حالات الطوارئ والمواد غير الغذائية لأكثر من 000 600 شخص.

خامسا - تنفيذ المهام المقررة للبعثة

ألف - حماية المدنيين

38 - وواصلت البعثة حماية المدنيين داخل مواقع حماية المدنيين وخارجها على السواء. وشملت التهديدات الرئيسية عمليات القتل والاختطاف والعنف الجنسي ونهب الممتلكات المدنية، من بين انتهاكات أخرى. وكانت تلك الانتهاكات ترتكب في الغالب خلال اشتباكات بين القبائل بين جماعات الشباب المسلحة في جونقلي وإدارية البيبور الكبرى. وباستخدام نهج متكامل، ردت البعثة على التهديدات على عدة مستويات. وواصلت قيادة البعثة بذل مساعيها الحميدة، حيث استمرت بالتواصل مع كبار المسؤولين الحكوميين في جوبا.

39 - وعلى الصعيد دون الوطني، دعمت البعثة مجلس كنائس جنوب السودان، والمجتمع المدني، والقيادات النسائية، والسلطات المحلية في تعزيز الحوار مع زعماء قبائل الدينكا، ولو نوير، وغاوار نوير ومورلي من أجل التصدي للعنف بين القبائل. وأسفر الحوار عن الحد من التوترات بين مختلف الزعماء، وزيادة تبادل المعلومات بشأن تعبئة الشباب ووضع استراتيجيات لثني الشباب عن ممارسة المزيد من العنف.

40 - وبالتوازي مع ذلك، أنشأت قوة البعثة عدة قواعد عمليات مؤقتة؛ ونفذت دوريات لبناء الثقة في المناطق الرئيسية المتضررة من العنف، مثل مانيابول، وليكوانغولي وغوموروك؛ وعززت، بالتعاون مع شرطة الأمم المتحدة، وجودها في بيبور لتوفير الحماية المادية لـ 000 7 من المدنيين النازحين الذين يلتمسون

الحماية في المنطقة المتاخمة لقاعدة البعثة. ومن خلال توفير العتاد الجوي لمنظمة غير حكومية دولية، قدمت البعثة دعما منقذا للحياة بالغ الأهمية لإجلاء 17 مدنيا مصـــــابين بجروح خطيرة من بييري إلى مستشفى في بانتيو.

41 - وفي واراب، دعمت البعثة تنفيذ اتفاق ماريال باي المنشـط، الذي يحدد معايير ارتحال الماشـية من واراب إلى ولاية غرب بحر الغزال. ونظمت البعثة حملات توعية في ثماني مناطق حدودية بين الولايتين وحصلت على التزامات بالامتناع عن القيام بأعمال من شأنها تقويض الاتفاق. وفي الوقت نفسه، أنشأت قوة البعثة قاعدة عمليات مؤقتة في التونج، مبدية موقفا قويا واستباقيا لبناء الثقة وردع العنف بين القبائل وحماية المدنيين. وفي المنطقة الاسـتوائية الكبرى، قامت البعثة بدوريات متكاملة قصـيرة وطويلة المدى في المناطق المتضررة من الاشتباكات بين جبهة الخلاص الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

42 - وفي إطار حماية المدنيين، ودعما لتنفيذ عملية الســلام على المســتوى الشــعبي، نظمت البعثة سـت حلقات عمل، وحوارات مجتمعية وحملات سـلام. وركزت البعثة على أنشـطة بناء القدرات للسـلطات التقليدية، والنساء والشباب، ونشرت نسخا من اتفاقات السلام المحلية والوطنية، حيث وصلت إلى ما مجموعه 692 مشاركا. وظل نطاق الارتباطات محدودا بسبب القيود المتعلقة بكوفيد-19.

43 - ونظرا للتغيرات التي طرأت على الســياق التشــغيلي، أجرت البعثة تقييمات للمخاطر الأمنية في موقعي بور وواو لحماية المدنيين. ولم تحدد من خلال التقييمات أي تهديدات خارجية للنازحين داخلياً الذين يعيشـون في الموقعين. ونتيجة لذلك، أجرت البعثة ترتيبات لتغيير تسـمية المخيمات وتسـليم مسـؤوليات إدارة المخيمات، بما في ذلك أعمال الشـرطة والأمن إلى الحكومة، تمشـيا مع الفصـل الثالث من الاتفاق المنشـط. وتتيح التغييرات للبعثة تعزيز أوجه الكفاءة وزيادة وجودها لأغراض الحماية خارج مواقع حماية المدنيين عن طريق إعادة نشر القوات.

44 - وأسفرت التغييرات التدريجية في التمركز عن انخفاض كبير في نشر وحدات الشرطة المشكلة التابعة لقوة البعثة وشـــرطة الأمم المتحدة للقيام بمهام ثابتة حول موقعي واو وبور لحماية المدنيين. ولا تزال قوة البعثة تواصــل تسـيير الدوريات حول المحيط الخارجي للموقعين مع قوة للرد السـريع يمكن نشـرها بسـهولة. وتقوم مجموعات المراقبة المجتمعية حاليا بإدارة مراقبة دخول المشـاة ومراقبة الجريمة داخل الموقعين، وإبلاغ شـرطة الأمم المتحدة بأي شواغل لاتخاذ إجراءات المتابعة، بما في ذلك نشر وحدات الشرطة المشكلة، إذا لزم الأمر. وتحافظ البعثة على توفير الأمن فيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية في مواقع حماية المدنيين.

45 - وتحســبا للتغيير في تحديد مواقع حماية المدنيين، التي لا تزال تؤوي نحو 000 170 شـــخص، اضــطلعت البعثة بالتخطيط المشــترك مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنســاني في موقعي بور وواو لحماية المدنيين وأعدت اســتراتيجية تمكينية لدعم اســتمرار الأمن والحماية للمخيمات. وشــملت الإجراءات القيام بترتيبات انتقالية، مثل الترتيبات المتعلقة بالمشاركة في الموقع لشرطة الأمم المتحدة، وعند الاقتضـاء، دعم تحسين قدرات جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في مجال إنفاذ القانون وإقامة العدل.

46 - وواصلت شرطة الأمم المتحدة توسيع نطاق تمركزها ووجودها في أماكن أخرى لأغراض الحماية خارج مواقع حماية المدنيين كمبادرة تدخل عملياتية ذات أولوية، مع التركيز على ردع العنف ضـــد المدنيين والتخفيف من حدته، وتحســين الثقة والأمن وتعزيز إقامة بيئة آمنة. وســير ما مجموعه 113 دورية لبناء الاطمئنان والثقة، و 32 دورية قصيرة المدة، و 11 دورية طويلة المدة، و 15 دورية جوية دينامية و 238 دورية ذات وجود بارز.

47 - وســـيرت قوة البعثة 030 27 دورية، بما في ذلك 784 دورية قصـــيرة المدة، و 99 دورية طويلة المدة، و 139 دورية جوية دينامية، و 13 دورية نهرية.

سيادة القانون والمساءلة

48 - واصـلت البعثة دعمها لتدابير المسـاءلة الوطنية فيما يتعلق بالحوادث الأمنية التي تؤثر على مواقع حماية المدنيين. فقد احتُجز في مرافق الاحتجاز التابعة للبعثة ما مجموعه 13 شـــخصـــاً يشـــتبه في أنهم مســـؤولون عن حوادث أمنية خطيرة داخل مواقع حماية المدنيين في جوبا وبانتيو وملكال. وأحالت البعثة ثمانية أشخاص إلى السلطات الوطنية للتحقيق معهم ومقاضاتهم.

49 - وواصـلت البعثة دعم الجهات الفاعلة في مجال العدالة على الصـعيد الوطني وعلى صـعيد الولايات في التخفيف من الاكتظاظ في السـجون وأماكن الاحتجاز بهدف تعزيز التدابير الحاسـمة للوقاية والاسـتجابة المتعلقة بكوفيد-19 من خلال وضــع أداة للتنسـيق والدعوة. ومولت البعثة مشـروع خياطة في سـجن جوبا المركزي وباشـرت في تنفيذه لتصـنيع 000 10 قناع غير جراحي للوجه للسـجناء والموظفين. وتسـعى البعثة إلى تعزيز تأهب مســتشــفيات الخدمات الأمنية لكوفيد-19 من خلال توفير معدات الحماية الشــخصـــية الأسـاسـية، والاسـتفادة بذلك من تلك المؤسـسـات في الحد من الضـغوط على جهود الاستجابة المدنية وزيادة تلك الجهود. وأجري تقييم للاحتياجات الأسـاسـية لخمسـة مسـتشـفيات خدمات (ثلاثة تابعة لجهاز الشـرطة الوطنية لجنوب السودان؛ ومستشفى واحد تابع لمصلحة السجون الوطنية في جنوب السودان ومستشفى واحد تابع لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان). ويجري تقييم سبل التمويل الممكنة.

50 - وللتخفيف من حدة العنف المتعلق بالارتحال في واراب وغرب بحر الغزال، شرعت البعثة، بالتنسيق مع منظمـة الأغذيـة والزراعـة للأمم المتحدة، والمنظمـة الدوليـة للهجرة ومنظمـة الرؤيـة العـالميـة (World Vision)، في تنفيذ مشـروع مدته سـنتان يموله الصـندوق الاسـتئماني للمصـالحة وتحقيق الاسـتقرار وبناء القدرة على الصــمود. واســتجابة لنداءات المجتمعات المحلية لتحقيق المســاءلة، على النحو المبين في بيان مؤرخ 18 حزيران/يونيه، بما يشمل تقديم الدعم لإنشاء محكمة خاصة، متنقلة، وهي آلية موجودة في القانون الوطني يعمل من خلالها الزعماء التقليديون بصـفة مستشـارين للقضـاة القانونيين، وتمكينها من العمل بصـفة آلية للاستجابة السريعة في مستهل العنف.

51 - وفي ســياق تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق المنشــط، دعمت البعثة، في 23 حزيران/يونيه، اللجنة الأمنية الانتقالية المشتركة من خلال توفير مواد تربوية لمدربي الجيش، والشرطة، ومصلحة السجون، ومصلحة الأحياء البرية وفرقة الإطفاء. وقدمت البعثة أيضـــا المشــورة التقنية فيما يتعلق بإصـــلاحات الرقابة المتوخاة في الاتفاق المنشط. وفي حزيران/يونيه، استخدمت البعثة رئاستها للاجتماع العادي لفريق عامل معني بإدارة المالية العامة لعقد اجتماعات مع الشـركاء الإنمائيين وممثلي السـلك الدبلوماسـي لمناقشـة الدعم الممكن للجنة الرقابة واللجنة التقنية اللتين أنشــأتهما وزارة المالية. وقامت البعثة باســتعراض اختصـــاصـــات اللجنتين وتقديم مدخلات لهما لتشـجيع زيادة مشـاركة المجتمع المدني وضـمان مواءمة إصـلاحات الإدارة المالية العامة (بما في ذلك التعزيز المؤسسي للجنة مكافحة الفساد وديوان المراجعة القومي) مع الفصل الرابع من اتفاق السلام وتوصيات صندوق النقد الدولي. وواصـلت البعثة أيضـا دعم وحدة الاسـتخبارات المالية بالشـروع في إجراء تحليل للثغرات الموجودة في الإطار القانوني الوطني لمكافحة غسل الأموال.

52 - وللنهوض بالإصلاحات الحاسمة المتصلة بعملية السلام، تجري البعثة استعراضا لإطار القانون الجنائي لجنوب السودان وتقدم المشورة التقنية، بما في ذلك فيما يتعلق بامتثال المعايير وأفضل الممارسات الدولية والإقليمية وتنسيق القوانين الجنائية الوطنية. ويهدف استعراض لقانون تفسير القوانين والأحكام العامة ضمان تفسير التشريعات وتطبيقها بوضوح واتساق. وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقدم البعثة أيضا المشورة التقنية إلى وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية فيما يتعلق بوضع مشروع لقانون الأسرة لجنوب السودان.

باء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

53 - وثَّقت البعثة ما مجموعه 264 حادثة، بما في ذلك حوادث القتلِ التعسفي، والاختطاف، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين (بما في ذلك الاحتجاز بالوكالة)، والتعذيب وسوء المعاملة، والتجنيد العسكري القسري ونهب الممتلكات المدنية وتدميرها. وأسفرت الحوادث عن وقوع ما لا يقل عن 870 إصابة بين المدنيين (مقتل 529 شخصا وجرح 364 شخصا)، من بينهم ما لا يقل عن 50 امرأة و 34 طفلا. ومن تلك الحوادث، نُسبت 184 حادثة إلى الميليشيات القبلية وجماعات الدفاع المدني؛ و 28 إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان؛ و 20 إلى جبهة الخلاص الوطني؛ و 15 إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ و 6 حوادث إلى جهاز الأمن الوطني؛ و 3 حوادث إلى عناصر موالية للواء جيمسناندو المرتبط بقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان؛ وحادثة واحدة إلى كل من قوات الدعم السريع السودانية وفصيل مالك عقار التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال؛ وحادثة واحدة إلى اشتباكات بين القوات الحكومية وعناصر من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان موالية للعميد سانتو علي. ولم تحدد حتى الآن الجهة التي ينتمي إليها الضالعون في حادثتين أخريين.

54 - ونتيجة التدخل الواسع النطاق للميليشيات المجتمعية المدججة بالسلاح أو جماعات الدفاع المدني، بدعم في ظروف معينة من القوات المنظمة، ظل العنف بين القبائل يخلف آثارا مدمرة على السكان المحليين، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 488 شخصا وجرح 312 آخرين. وفي جونقلي وإدارية البيبور الكبرى، أسفرت أعمال العنف التي طال أمدها بين أفراد قبيلة المورلي من جهة وقبائل الدينكا بور وغاوار ولو نوير المتحالفة من جهة أخرى عن 32 في المائة (مقتل 132 شخصا وجرح 125 شخصا) من الإصابات بين المدنيين.

55 - وفي 12 حزيران/يونيه، أصدر الرئيس أمرا تنفيذيا بترقية 12 من كبار قادة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وإعادة انتدابهم إلى القيادة العسكرية العليا في جوبا، وشملت ذلك ستة أفراد سبق أن حددوا في تحقيقات شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة باعتبارهم تورطوا في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ويدرج اثنان من الأفراد في قائمة جزاءات الأمم المتحدة. وفي تموز/يوليه، عُين شخصان على الأقل، يُزعم أنهما متورطان في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، حاكمين. وأشار التعيينان إلى نقص شديد في الإرادة السياسية لمحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان المزعومين، ولا سيما من يُبلغ عن مسؤوليتهم القيادية.

56 - وفي سياق كوفيد-19، ظل الحق في الصحة مقيداً، إذ يفيد العديد من التقارير عن وجود أشخاص يعانون من أمراض مختلفة، بما في ذلك كوفيد-19، ويحرمون من العلاج الطبي بسبب الوصم ومخاوف الإصابة من جانب العاملين في مجال الرعاية الصحية في ظل عدم وجود معدات وقاية شخصية كافية.

57 - واستمرت البعثة في تلقي تقارير تفيد بقيام جهاز الأمن الوطني بفرض الرقابة على الصحفيين والنشطاء وغيرهم من المدنيين الذين يعبرون عن آراء منتقِدة للحكومة أو مخالفة لآرائها ومضايقتهم واعتقالهم واحتجازهم تعسفيا. ففي حزيران/يونيه، على سبيل المثال، قام أفراد جهاز الأمن الوطني باعتقال واحتجاز ناشط من المجتمع المدني تعسفاً لعدة أيام فيما يتصل بحملة توعية عامة جرت المطالبة فيها بالشفافية والمساءلة في الإنفاق الحكومي.

58 - ورحبت البعثة بقرار أصدرته محكمة الاستئناف في جنوب السودان بإلغاء حكم الإعدام الصادر بحق حدث أُدين في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 بتهمة ارتكاب جريمة قتل عمد عندما كان المدعى عليه يبلغ 15 عاماً من العمر. ولكن، أُعدم سجينان في سجن جوبا المركزي في تموز/يوليه، وقررت المحكمة العليا فجأة ودون تفسير إدانة سجين حكمت عليه محكمة ابتدائية بالسجن مدى الحياة دون أن تتاح له الفرصة للطعن في القرار.

59 - وعلى الرغم من وجود مناخ عام من الإفلات من العقاب، وثقت البعثة أربع قرارات قضائية حكم فيها على سبعة أفراد من قوات الأمن بالسجن لمدد مختلفة لارتكابهم جرائم خطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي.

60 - وأجرت البعثة تسعة تقييمات للمخاطر المتعلقة بسياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان قبل أن تقدم المساعدة في مجال السفر والمساعدة المادية إلى القوات الأمنية غير التابعة للأمم المتحدة دعما لتنفيذ عملية السلام.

حماية الطفل

61 - ارتفع عدد الأطفال المتضررين من الانتهاكات الجسيمة، من 32 طفلا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى 55 طفلا (46 صبيا و 9 بنات). وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى التأخر في التحقق من عدد الأطفال المتضررين من التجنيد والاستخدام خلال الحوادث التي وقعت في عامي 2018 و 2019.

62 - وجرى التحقق من وقوع ما مجموعه 37 صبياً ضحايا للتجنيد والاستخدام، وجرى التحقق من أن 7 بنات كن ضحايا للاغتصاب في سبعة انتهاكات؛ واختطف 4 أطفال (3 صبيان و بنت واحدة)، وقتل 3 أطفال صبيان وبنت واحدة) وأصيب صبيان بجروح. وإضافة إلى ذلك، جرى التحقق من وقوع هجومين على مرافق للرعاية الصحية وحادثة انطوت على منع إيصال المساعدات الإنسانية. وتضرر أطفال في وسط الاستوائية (23 صبيا وبنت واحدة)، وغرب الاستوائية (4 صبيان و 6 بنات)، وأعالي النيل (14 صبيا وبنت واحدة)، وغرب بحر الغزال (صبيان وبنت واحدة)، والوحدة (صبي واحد).

63 - وارتكب الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان انتهاكات تضرر منها 43 طفلا (37 صبيا؛ و 6 بنات)، وارتكبت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان انتهاكات تضررت منها فتاتان، وارتكبت جبهة الخلاص الوطني انتهاكات تضرر منها 8 أطفال (8 صبيان وبنت واحدة). ولم ينسب انتهاكان تعرض لهما صبيان إلى أي جهة لأنهما أصيبا بجروح من جراء مخلفات الحرب من

المتفجرات. ونُسب الهجومان على مرفقي الرعاية الصحية إلى جبهة الخلاص الوطني، في حين أن الحادث الذي انطوى على منع إيصال المساعدات الإنسانية لا يزال غير منسوب إلى أي جهة.

64 - وعلى الرغم من التحديات المتعلقة بكوفيد-19، قدمت البعثة 13 دورة توعية بشأن حماية الطفل حضرها 202 فرد من أفراد قوات الأمن، بمن فيهم 107 أعضاء في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، و 79 عضوا في قوات الأمن الحكومية، و 13 ضابطا من القوات الموحدة الضرورية و3 ضباط من تحالف المعارضة في جنوب السودان. وإضافة إلى ذلك، استفاد 97 من أفراد المجتمعات المحلية (94 رجلا و 3 نساء) و 37 مسؤولا حكوميا (33 رجلا و 4 نساء) من أنشطة التوعية.

65 - وبدأت فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والنزاع المسلح والإبلاغ عنها في دعم إنشاء لجان تقنية رفيعة المستوى على المستوى الوزاري والوطني بوصفها هياكل إشرافية رئيسية مسؤولة عن تنفيذ خطة العمل التي وقعت مؤخرا لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي ترتكبها القوات والجماعات المسلحة في جنوب السودان.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

66 - على الرغم من تراجع عام في العنف السياسي ، ظل العنف الجنسي المتصل بالنزاع سائدا وارتكبته أطراف النزاع، والميليشيات القبلية وعناصر مسلحة أخرى، مستغلة حالات انعدام الأمن المطولة وانعدام الحماية من جانب السلطات. وتحققت البعثة من وقوع 21 حادثة من حوادث العنف هذه، شملت 29 ضحية، من بينها 7 بنات ورجلان. وتعرض الضحايا للاغتصاب (11)، والاغتصاب الجماعي (8)، والزواج القسري (5)، والعري القسري (2)، والاستعباد الجنسي (1) ومحاولة الاغتصاب (2). وكان من بين الضحايا بنات لا تتجاوز أعمارهن 10 سنوات، وكذلك 3 نساء حوامل أو مرضعات وقاصرة واحدة ذات إعاقة عقلية. وتلقى ما لا يقل عن 20 ضحية دعماً طبياً. ونُسبت الحوادث إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (8)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (4)، وميليشيات قبائلية (3)، وجهاز الأمن الوطني (2)، وجبهة الخلاص الوطني (1)، والقوات التابعة للواء دانييل دونغو (1). ولم يتسن في وقت كتابة هذا التقرير تحديد الجهة التي ينتمي إليها الجناة في حادثتين بشكل قاطع.

67 - ووثقت البعثة 8 حوادث إضافية من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع وقعت قبل الفترة المشمولة بالتقرير، شملت 8 ضحايا، من بينهم 3 فتيات. ونُسبت الحوادث إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (5)، وجهاز الأمن الوطني (1)، والميليشيات القبائلية (1)، ولم يتسن حتى الآن معرفة الجهة التي تقف وراء حادثة واحدة.

68 - وعين قائد في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير يُزعم أنه متورط في ارتكاب أعمال عنف جنسي متصل بالنزاع على نطاق واسع، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي، وثقت في تقرير عام مشترك في عام 2018 قدمته البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حاكما لولاية غرب الاستوائية. ويواصل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع الدعوة إلى إطلاق سراح النساء والبنات المختطفات.

69 - وفي 19 حزيران/يونيه، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، أصدر مجلس كنائس جنوب السودان بيانا حث فيه أطراف النزاع والميليشيات القبلية على إنهاء العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وإضافة إلى ذلك، أعرب المجلس عن القلق إزاء استخدام جماعات الميليشيات للعنف الجنسي المتصل بالنزاع كوسيلة لتسوية النزاعات من خلال اختطاف النساء والأطفال، والزواج القسري والاغتصاب في ولايات مثل جونقلي وواراب. ودعا زعماء الكنيسة إلى إطلاق سراح النساء والبنات المختطفات، وكذلك إلى تقديم خدمات شاملة وخالية من الوصم لجميع الضحايا. وناقشت البعثة والشركاء مسائل تتعلق بالدعوة والمساءلة فيما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع من خلال برامج إذاعية في جميع أنحاء جنوب السودان.

70 - وفي خطوة إيجابية نحو المساءلة، في حزيران/يونيه، أدانت المحاكم المدنية في كواجوك، واراب وواو، ولاية غرب بحر الغزال، جندياً من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وضابطاً من جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، على التوالي، بممارسة العنف الجنسي المتصل بالنزاع ضد الأطفال، وحكمت عليهما بالسجن لمدتين تراوحتا بين 5 و 10 سنوات وأمرتهما بدفع تعويضات مالية لأسر الضحايا. وفي تموز/يوليه، أنشأت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان محكمة عسكرية في يي، لمحاكمة الجنود المتهمين بارتكاب العنف الجنسي المتصل بالنزاع وانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة الأخرى. ومثل أمام المحكمة ما لا يقل عن 13 من المتهمين بارتكاب 9 حالات اغتصاب وحالتي اغتصاب جماعي، انطوت على 11 ضحية، في محاكمات لا تزال جارية. غير أن القانون المحلي ينص على أن تمارس المحاكم المدنية اختصاصها في الجرائم المرتكبة ضد المدنيين.

جيم - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

71 - في إطار مواصلة تقديم الدعم إلى الشركاء في مجال العمل الإنساني، سيّرت البعثة 99 دورية طويلة المدة و 784 دورية قصيرة المدة في جميع أنحاء البلد من أجل دعم عمليات إيصال المساعدة أو حماية العاملين في مجال العمل الإنساني، بسبل منها إنشاء قواعد عمليات مؤقتة.

72 - وقدمت البعثة الحماية العسكرية إلى 169 مهمة متكاملة، مما أتاح الوصول إلى مناطق عالية الخطورة. وإضافة إلى ذلك، سيّرت 967 دورية من دوريات الحماية العسكرية لدعم القوافل والشركاء في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

73 - واستجابت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لطلبات من المنظمات الإنسانية في وسط الاستوائية، وأعالي النيل وغرب بحر الغزال لمسح الذخائر المتفجرة وإزالتها. وبناء على طلب السلطات في ملكال، أعالي النيل، أجري تقييم لإقامة مقبرة محتملة وطريق وصول إليها في إطار التحضير للوفيات المرتبطة بكوفيد-19.

74 - ونشرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام 20 فريقا، قامت بمسح 683 586 مترا مربعا من الأراضي، بما في ذلك البنى التحتية المدنية وأتاحت الوصول إليها للمجتمعات المحلية لاستخدامها في الإنتاج ودمرت 402 8 قطعة متفجرة و 589 304 طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة.

دال - دعم تنفيذ الاتفاق المنشَّط وعملية السلام

75 - واصل ممثلي الخاص ونواب الممثل الخاص بذل المساعي الحميدة لدعم عملية السلام، بما في ذلك تنفيذ الاتفاق المنشط، من خلال الاتصالات المستمرة مع كبار المسؤولين الحكوميين، وقادة المعارضة والشركاء الإقليميين. ودعمت البعثة إطلاق برنامج لمنتدى الأحزاب السياسية لتعزيز مهارات ممثليها في وضع السياسات التنظيمية.

76 - ووسعت البعثة مبادراتها السابقة لتنفيذ نهج مبتكرة للتعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة. واستضافت البعثة عدة مناقشات مائدة مستديرة سياسية في إذاعة مرايا، مما سهل الحوار وسد الفجوة بين الجمهور والقادة السياسيين. وأتاحت هذه المناقشات للبعثة توجيه رسائل متسقة مع ممارسة ضغوط مستمرة لدعم تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك الحاجة إلى معالجة المهام المعلقة والتدخل القوي استجابة لتزايد العنف بين القبائل، الذي يمكن أن يلغي ثمار السلام.

77 - وشارك ممثليّ الخاصون في الجمعية الاستثنائية السادسة والثلاثين لرؤساء الدول والحكومات للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي أعرب فيها عن تقديم الدعم الثابت من الأمم المتحدة لجنوب السودان ولجهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للتصدي للتحديات التي تطرحها الجائحة.

هاء - المرأة والسلام والأمن

78 - واصلت البعثة الدعوة إلى التقيد بالحصة الدنيا للنساء في جميع مؤسسات الحكم، في إطار استراتيجية البعثة المتعلقة بالشؤون الجنسانية والمرأة والسلام والأمن. وفي سياق استفادة البعثة من عملية تعيين الحكام، تواصلت البعثة بنشاط مع العاملات في مجال بناء السلام دعما للجهود الرامية إلى الدعوة إلى تعيين نساء في مكاتب الحكومات المحلية. وقدمت البعثة الدعم التقني لوضع أدلة على مستوى الدولة للقيادات النسائية التي تطمح إلى شغل مناصب صنع القرار العامة.

79 - وواصلت البعثة تزويد فرق العمل على مستوى الولايات بالمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لمعالجة شواغل النساء المعرضات بدرجة عالية لخطر الإصابة بكوفيد-19. واستجابة لزيادة في عدد حالات العنف الجنسي والجنساني، تعاونت البعثة مع المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني لتحديد المناطق المعرضة للخطر الشديد التي ستنتشر فيها الدوريات والبعثات الميدانية المتكاملة لكفالة بيئة آمنة.

80 - وبسبب القيود المتعلقة بكوفيد-19، ظلت فرص المشاركة المباشرة مع النساء العاملات في مجال بناء السلام والقيادات النسائية محدودة. غير أن البعثة نظمت سلسلة من مشاركات القيادات الرئيسية مع منظمات المجتمع المدني النسائية عن طريق الإنترنت.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

81 - في 20 آب/أغسطس، بلغ عدد الموظفين المدنيين التابعين للبعثة 649 2 موظفاً، منهم 874 موظفاً دولياً (242 امرأة، أو 27 في المائة)، و 385 1 موظفاً وطنياً (197 امرأة، أو 14 في المائة)، و 390 من متطوعي الأمم المتحدة (154 امرأة، أو 39 في المائة).

82 - وبلغ قوام الشرطة 824 1 فرداً من أصل عدد الأفراد المأذون بهم البالغ 101 2 فرد، منهم 611 فرداً من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات (184 امرأة، أو 31 في المائة)، و 143 1 فرداً في وحدات الشرطة المشكلة (216 امرأة، أو 18 في المائة)، و 70 من موظفي السجون (16 امرأة، أو 22 في المائة).

83 - ومن أصل قوام القوات المأذون به البالغ 000 17 فرد، بلغ قوام قوات البعثة 528 14 من الأفراد العسكريين: 192 من ضباط الاتصال العسكري (31 امرأة، أو 16 في المائة)، و 363 من ضباط الأركان العسكريين (62 امرأة، أو 17 في المائة)، و 973 13 من أفراد الوحدات العسكرية (665 امرأة، أو 4 في المائة).

84 - وقد أثرت التدابير المتعلقة بكوفيد-19 على الجهود التي تبذلها البعثة لتنفيذ الاستراتيجية الثلاثية (الوقاية والإنفاذ والإجراءات التصحيحية) للتصدي لسوء السلوك المحتمل. وأدى الانخفاض في عدد الموظفين المدنيين الملتحقين بالعمل حديثا، وكذلك التعليق المؤقت لتناوب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، إلى تناقص الاحتياجات من التدريب. غير أن البعثة ركزت على تحسين معدل الامتثال للتدريب الإلزامي عن طريق الإنترنت بشأن معايير السلوك في الأمم المتحدة، بما في ذلك منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة تدريبا مباشرا وغير مباشر عن طريق الإنترنت لـ 407 4 أفراد نظاميين.

85 - وواصلت البعثة إقامة الاتصالات مع حراس آلية الشكاوى المجتمعية والمنسقين المعنيين بالسلوك والانضباط في المواقع الميدانية وضمنت توفير مواد التوعية. ونُظمت اتصالات عن طريق الإنترنت مع رؤساء المكاتب الميدانية، ونقابات الموظفين الميدانيين ورابطات الموظفين الوطنيين بشأن طائفة واسعة من مسائل السلوك والانضباط. وواصلت البعثة التعاون بنشاط مع فرقة العمل الوطنية المعنية بمنع الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسيين.

86 - ووفقا للسياسة المعمول بها، جهزت جميع المعلومات المتعلقة بسوء السلوك في الوقت المناسب. وفي الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 31 تموز/يوليه، سُجلت 10 ادعاءات في نظام تتبع حالات سوء السلوك، بما في ذلك ادعاء واحد بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وظل جميع ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين الذين تم التعرف عليهم يتلقون الدعم من كبيرة موظفي البعثة المعنية بحقوق الضحايا في جنوب السودان.

سابعا - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن موظفي الأمم المتحدة

87 - في 31 آب/أغسطس، كانت البعثة قد سجلت 36 انتهاكا لاتفاق مركز القوات، مقارنة بـ 64 انتهاكا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن تلك الانتهاكات، شمل 23 من الانتهاكات قيودا على التنقل فرضتها الحكومة، مما أعاق قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها.

88 - وفرضت الحكومة قيودا على السلع والمعدات المستوردة للبعثة، بما في ذلك حصص الإعاشة والوقود. وفي نهاية تموز/يوليه، مُنعت 46 شاحنة متعاقدة مع البعثة من دخول البلد. وبعد مفاوضات، سُمح للشاحنات بالدخول، ولكن البعثة واجهت في آب/أغسطس حالات تأخير مماثلة. وواصلت الحكومة التأخير غير المبرر لإصدار تصاريح استيراد المعدات البالغة الأهمية، بما في ذلك الأسلحة والذخائر، على الرغم من الإخطار المسبق.

89 - وظلت البعثة تعاني من منع دورياتها من الوصـــول في جميع أنحاء البلد. وتجدر الإشـــارة إلى أن عناصر قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الأمن الوطني الموجودين عند نقطة تفتيش نهر الجور في ضـــواحي واو، منعوا، في 19 تموز/يوليه، قوة الرد الســـريع التابعة للبعثة التي تحركت لإنقاذ اثنين من موظفي المنظمة الدولية للهجرة كانا قد وقعا في كمين نصبه لهما مسلحون مجهولون.

90 - ولا يزال مكـان وجود اثنين من الموظفين الوطنيين كـان قد أُلقي القبض عليهمـا في عـام 2014 مجهولا. ولم تمكّن الحكومة البعثة من الوصـول إليهما ولم تقدم معلومات عن حالتهما أيضـا، على الرغم من الطلبات المنتظمة المقدمة. وســـجلت البعثة حالتي اعتقال واحتجاز جديدتين لموظفي البعثة من جانب الحكومة، شـــملتا موظفَين وطنيَين. وقد أُطلق ســـراحهما كليهما بعد احتجازهما لفترتين تراوحتا من بضـــع ساعات إلى بضعة أيام.

91 - وواصـلت الحكومة فرض شـروط صـارمة على تأشـيرات الدخول إلى جنوب السـودان لأفراد البعثة النظاميين الذين ينشــرون حديثا. وفي حين أن تقدما يحرز مؤخرا في الموافقة على طلبات تأشـيرات الدخول المتراكمة لأفراد البعثة النظامين من خارج الوحدات، فإن حالات التأخير الســابقة والشــروط الصــارمة التي فرضتها الحكومة أثرت سلبا على أنشطة البعثة.

92 - وســـجلت البعثة حادثتين من حوادث التدخل في تنفيذ المهام الموكلة إليها. ففي 16 حزيران/يونيه، فرض شــبان مســلحون من جونقلي منطقة حظر طيران فوق إدارية البيبور الكبرى بأثر فوري حتى إشـــعار آخر. وطبق هذا القيد على جميع طائرات الأمم المتحدة الغوثية والتجارية والعســـكرية التي تحلق إلى إدارية البيبور الكبرى ومنها. وفي 18 حزيران/يونيه، هددت مجموعة من شـباب المورلي في غوموروك بإسـقاط أي طائرة تابعة للبعثة فوق إدارية البيبور الكبرى بســـبب إشـــاعات مفادها أن البعثة كانت تزود قبيلتي الدينكا وغاوار نوير بالأسلحة والذخيرة.

93 - وتواصل البعثة إبلاغ الحكومة بالانتهاكات من خلال المذكرات الشفوية والتواصل المنتظم. ويجري أيضا إطلاع الحكومة على مصفوفة شهرية للحوادث التي تعد لتقديمها إلى مجلس الأمن.

ثامنا - تقييم أداء العناصر النظامية

94 - قُيمت كتيبتان من كتائب المشـــاة، بما في ذلك فيما يتعلق بفهم الولاية وتقديم الدعم لها، والقيادة والتحكم، والتدريب والانضــباط، والإمداد بمقومات البقاء والصــحة. وصــنفت إحداهما باعتبارها ”ممتازة“ في جميع الأبعاد والأخرى باعتبارها ”فوق المتوســط“ بشــكل عام. وأوصـــي بأن تقوم إحدى الوحدتين بتحســين قدرتها اللغوية. ونظراً للجائحة، لم تقيم عدة وحدات كما كان مقرراً.

95 - وقيّم خمس من وحدات الشرطة المشكلة، وشمل ذلك في جملة أمور فهم الولاية، والقيادة والسيطرة، وحماية المدنيين، والإمداد بمقومات البقاء، والتدريب، والســلوك والانضــباط، والصــحة. وعلى الرغم من أن جميع الوحدات قيمت باعتبارها مرضـــية عموما، حددت أربع وحدات باعتبارها تعاني من أوجه قصـــور في الإمداد بمقومات البقاء. وطبقت خطة لتحســـين الأداء لكل وحدة، ويجري رصـــد التقدم المحرز من خلال عملية تقييم فصلي.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

96 - يساورني قلق بالغ إزاء تصاعد العنف بين القبائل في جميع أنحاء جنوب السودان، ولا سيما في جونقلي، والبحيرات، وواراب، والوحدة، وغرب بحر الغزال. ويؤدي توفر الأسلحة بسهولة وزيادة مشاركة الأفراد النظاميين المسلحين إلى تكثيف طبيعة ونطاق النزاعات المحلية التي كانت قائمة سابقا. ولم يعد من الممكن النظر إلى هذا العنف من منظار ضيق باعتباره قبليا. ومن الضروري وضع حد لحلقة العنف والإفلات من العقاب، التي لا تزال تؤجج الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يتحمل المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال، جلّها في كثير من الأحيان. وفي هذا الصدد، يشكل قرار الرئيس تعيين لجنة رفيعة المستوى لمعالجة الحالة في جونقلي وإدارية البيبور الكبرى خطوة في الاتجاه الصحيح، وأؤكد له أن البعثة وشركاء الأمم المتحدة سيقدمان الدعم لتيسير عمل هذه اللجنة. ويساورني القلق أيضا إزاء التقارير عن تزايد عدد حالات العنف الجنسي والجنساني وما يتصل بها من إفلات من العقاب، وآمل في أن يعجّل بإعادة تشكيل الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية والنظر في مشروع قانون مكافحة العنف الجنساني. وعلى الرغم من الترحيب بالجهود التي تبذلها الحكومة لضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة، فإن الحكومة مدعوة إلى اتخاذ تدابير لمنع تنفيذ أحكام الإعدام في جميع الظروف، بما في ذلك من خلال تطبيق وقف مؤقت وتخفيف العقوبات.

97 - ويؤدي تزامن العنف المستمر بين القبائل، والجائحة والفيضانات الموسمية للسنة الثانية على التوالي في نفس المناطق إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا. فعلى سبيل المثال، تخلف مستويات العنف غير المسبوقة في منطقة جونقلي الكبرى مئات القتلى وعشرات الآلاف من المشردين. ولذلك، أحث الحكومة والشركاء الدوليين على مواصلة دعم جهود الإغاثة ومعالجة الأسباب الكامنة للنزاع من أجل تخفيف معاناة شعب جنوب السودان.

98 - وأشعر بالجزع إزاء جهود نزع سلاح المدنيين التي تقوم بها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في التونج التي تسفر عن أعمال عنف ضد المدنيين، بما في ذلك وفيات ونزوح ونهب للبنى التحتية الأساسية العامة والاقتصادية. ولذلك، أحث الحكومة على التنفيذ الموضوعي للاتفاق المنشط، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني.

99 - وألاحظ أن وقف إطلاق النار بين أطراف الاتفاق المنشط لا يزال قائما. ومع ذلك، يجب على الأطراف أن تحذر من خطر أن يؤدي انتشار العنف بين القبائل إلى تقويض التقدم المحرز بسرعة. وفي السياق نفسه، فإن استمرار التوتر بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان من جهة وجبهة الخلاص الوطني من جهة أخرى لا يزال يبعث على القلق. وأحث الأطراف على الالتزام بإعلان روما عن عملية السلام في جنوب السودان واتخاذ خطوات ملموسة نحو بناء الثقة.

100 - وإذ أرحب بالتقدم الذي أحرزته الأطراف بشأن تخصيص الولايات وتعيين تسعة حكام، لا يزال المأزق المتعلق بإعادة تشكيل الجمعية الوطنية الانتقالية، وتعيين حاكم ولاية أعالي النيل، وتشكيل ما تبقى من مؤسسات حكومات الولايات يدعو إلى الأسف. ويجب على حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة أن تتصرف بطريقة موحدة لحل المسائل المعلقة لضمان إحراز تقدم مدروس وجوهري نحو التنفيذ الكامل للاتفاق، بما في ذلك تخصيص حصة 35 في المائة لمشاركة المرأة وتمثيلها في الحكومة.

101 - ويوجد أكثر من 1,6 مليون شخص من جنوب السودان نازحين داخلياً، وهناك 2,2 مليون شخص يلتمسون اللجوء في البلدان المجاورة ويعاني حوالي 6.5 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي. ويظل الدعم المقدم من الشركاء الدوليين حيوياً لتحقيق الاستقرار في الوضع من خلال خطة الاستجابة الإنسانية. وفي 21 آب/أغسطس، استُحصل على 617 مليون دولار من المبلغ المطلوب لخطة الاستجابة الإنسانية وقدره 1,9 بليون دولار. وأحث الجهات المانحة على مواصلة تقديم التبرعات بسخاء وسد الفجوة القائمة.

102 - وأدين بشدة الهجمات التي لا يزال أفراد حفظ السلام والعاملون في مجال العمل الإنساني يواجهونها أثناء تقديم الخدمات لشعب جنوب السودان. فالهجوم على أحد العاملين في مجال العمل الإنساني وقتله في ولاية البحيرات كان موجودا في سيارة إسعاف مميزة بوضوح، وقتل اثنين من العاملين في مجال تقديم المعونة، كانا يقدمان الرعاية الصحية وخدمات التغذية لأفراد المجتمع المحلي في بلدة باجوت، جونقلي عملان غير مقبولين. وأدعو حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة إلى التحقيق في هاتين الحادثتين على وجه السرعة وتقديم الجناة إلى العدالة.

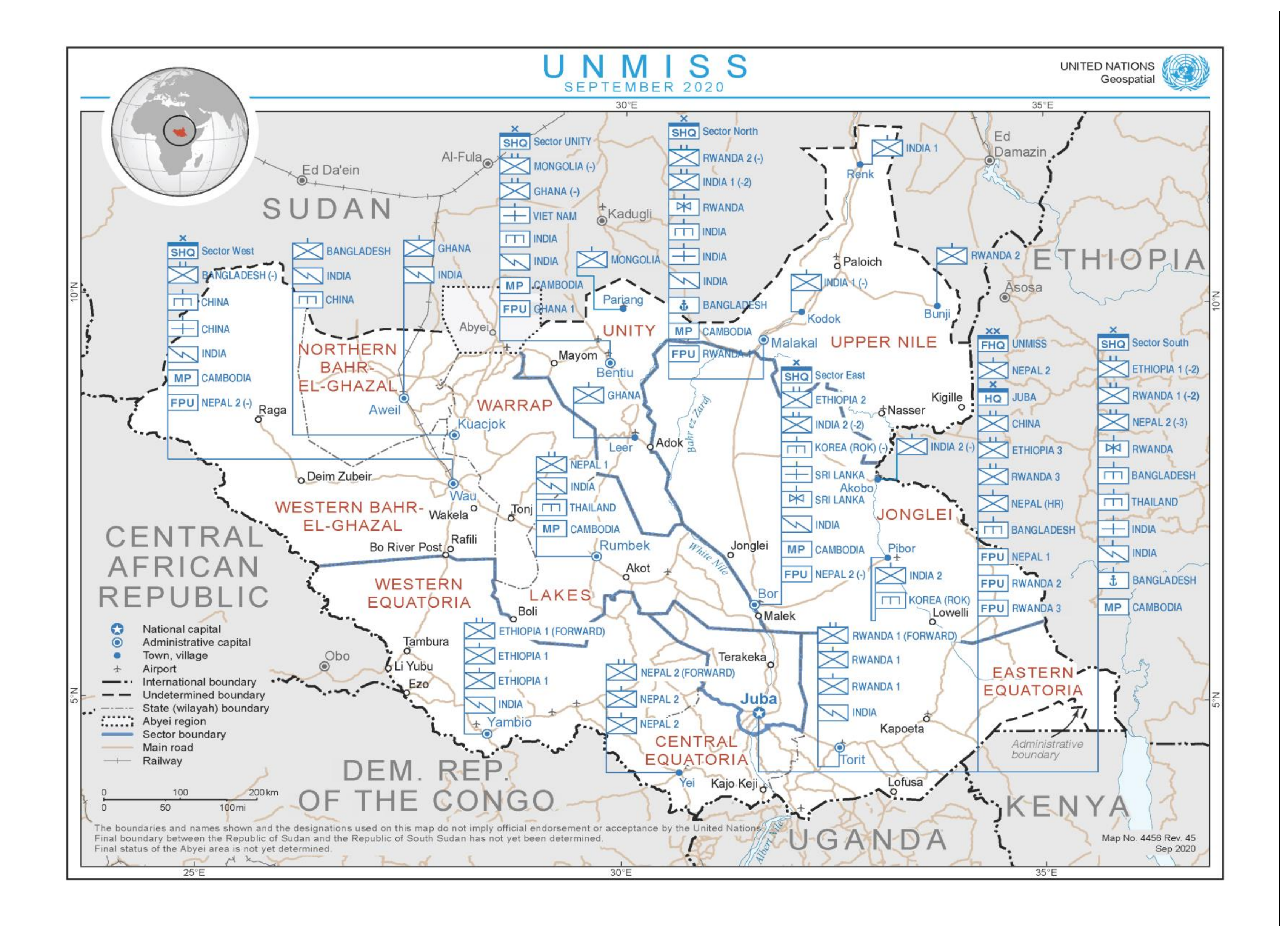
103 - وأحث أيضا السلطات على أن تزيل على وجه السرعة القيود المفروضة على الدخول والوصول وغير ذلك من العوائق التشغيلية التي تفرض على البعثة والشركاء في مجال العمل الإنساني. وتؤثر هذه التأخيرات سلبا على عمليات البعثة وقدراتها، وكذلك على تنقل العاملين في مجال تقديم المعونة واستجابتهم العامة للاحتياجات العاجلة المنقذة للأرواح.

104 - ولا تزال تدابير الاستجابة لكوفيد-19 تفاقم أوجه عدم المساواة وتشكل تحدياً للبنى التحتية الوطنية، ولا سيما النظم الصحية. وتدعم البعثة جنوب السودان في الاستجابة للجائحة العالمية، في حين أنها تدعم السلطات الوطنية وسلطات الولايات في الوقت نفسه في تحسين القدرات الطبية من أجل الحد من معدلات الوفيات من الأمراض التي يمكن الوقاية منها. وستواصل الأمم المتحدة الوقوف إلى جانب جنوب السودان في هذه الأوقات العصيبة.

105 - وأكرر تأكيد اعترافي بالدور والتأثير الحاسمين للشركاء الإقليميين الذين لا يزالون، رغم التحديات المتعلقة بالجائحة التي يواجهونها، ثابتين على التزامهم بدعم جنوب السودان على طريقه نحو تحقيق سلام دائم. وفي هذا الصدد، أرحب بالاجتماع الذي عقده مؤخرا رؤساء الدول والحكومات في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والذي أعاد فيه القادة الإقليميون تنشيط تنفيذ الاتفاق المنشط. وأعرب عن تقديري لرؤساء الدول والحكومات في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وأحث حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة على تسخير هذا الدعم الإقليمي للتعجيل بتنفيذ الاتفاق. وأجدد أيضا دعوتي إلى التعجيل بتعيين رئيس للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها.

106 - وأؤيد الجهود التي تبذلها البعثة لتعديل تمركز قواتها تدريجيا في ضوء التغييرات التي تطرأ على سياق التشغيل، على نحو ما أكدته تقييمات المخاطر الأمنية لموقعي بور وواو لحماية المدنيين، التي أشير فيها إلى أن التهديدات الخارجية بإلحاق ضرر مادي بالنازحين داخليا الذين يعيشون فيهما لم تعد موجودة. وهذا التحول التدريجي، الذي ينبغي أن يُتوج بإعادة تسمية هذين الموقعين، يتيح للبعثة تعزيز أوجه الكفاءة وزيادة أثرها في مجال الحماية خارج مواقع حماية المدنيين عن طريق إعادة نشر القوات وتوسيع نطاق دورياتها وعمقها من خلال تمركز يتسم بقدر أكبر من القدرة على الحركة والسرعة. وستواصل البعثة المبادرة بالتنسيق مع ممثلي النازحين داخليا، والشركاء في مجال العمل الإنساني وسلطات الولايات.

107 - وأخيرا، أعرب عن تقديري لأفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السـودان النظاميين والمدنيين ولممثلي الخاص، ديفيد شـيرِر، الذين لا يزالون ينفذون ولاية الأمم المتحدة المتعلقة بجنوب السـودان دون كلل، على الرغم من التحديات التي تشكلها الجائحة. وأشكر أيضا البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وأعرب عن امتناني لفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في مجال العمل الإنساني لتقديم المساعدة البالغة الأهمية في جميع أنحاء البلد، في بيئة ينعدم فيها الأمن في كثير من الأحيان. وأخيرا، أقر بالجهود التي لا غنى عنها التي يبذلها رؤساء الدول والحكومات في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد؛ والأمين التنفيذي للهيئة، وُركنه غيبيهو؛ والمبعوث الخاص للهيئة، إسماعيل وايس؛ وجماعة سانت إيجيديو، من أجل كفالة إحلال السلام في جنوب السودان.



UNMISS
SEPTEMBER 2020
UNITED NATIONS
Geospatial
SUDAN
ETHIOPIA
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
DEM. REP. OF THE CONGO
UGANDA
KENYA
NORTHERN BAHR-EL-GHAZAL
WARRAP
UNITY
UPPER NILE
WESTERN BAHR-EL-GHAZAL
JONGLEI
LAKES
WESTERN EQUATORIA
CENTRAL EQUATORIA
EASTERN EQUATORIA
Ed Da'ein
Al-Fula
Kadugli
Abyei
Ed Damazin
Asosa
Renk
Paloich
Kodok
Bunji
Malakal
Mayom
Bentiu
Pariang
Aweil
Kuacjok
Raga
Leer
Adok
Nasser
Kigille
Akobo
Deim Zubeir
Wau
Wakela
Tonj
Rafili
Bo River Post
Rumbek
Akot
Jonglei
Pibor
Bor
Malek
Lowelli
Boli
Tambura
Li Yubu
Ezo
Obo
Terakeka
Juba
Kapoeta
Yambio
Torit
Yei
Kajo Keji
Lofusa
Bahr ez Zaraf
White Nile
Albert Nile
Administrative boundary
SHQ Sector West
BANGLADESH (-)
CHINA
CHINA
INDIA
MP CAMBODIA
FPU NEPAL 2 (-)
BANGLADESH
INDIA
CHINA
GHANA
INDIA
SHQ Sector UNITY
MONGOLIA (-)
GHANA (-)
VIET NAM
INDIA
INDIA
MP CAMBODIA
FPU GHANA 1
MONGOLIA
GHANA
SHQ Sector North
RWANDA 2 (-)
INDIA 1 (-2)
RWANDA
INDIA
INDIA
INDIA
BANGLADESH
MP CAMBODIA
FPU RWANDA 1
INDIA 1
INDIA 1 (-)
RWANDA 2
NEPAL 1
INDIA
THAILAND
MP CAMBODIA
SHQ Sector East
ETHIOPIA 2
INDIA 2 (-2)
KOREA (ROK) (-)
SRI LANKA
SRI LANKA
INDIA
MP CAMBODIA
FPU NEPAL 2 (-)
INDIA 2 (-)
INDIA 2
KOREA (ROK)
FHQ UNMISS
NEPAL 2
HQ JUBA
CHINA
ETHIOPIA 3
RWANDA 3
NEPAL (HR)
BANGLADESH
FPU NEPAL 1
FPU RWANDA 2
FPU RWANDA 3
SHQ Sector South
ETHIOPIA 1 (-2)
RWANDA 1 (-2)
NEPAL 2 (-3)
RWANDA
BANGLADESH
THAILAND
INDIA
INDIA
BANGLADESH
MP CAMBODIA
ETHIOPIA 1 (FORWARD)
ETHIOPIA 1
ETHIOPIA 1
INDIA
NEPAL 2 (FORWARD)
NEPAL 2
NEPAL 2
RWANDA 1 (FORWARD)
RWANDA 1
RWANDA 1
INDIA
30°E
35°E
25°E
10°N
5°N
National capital
Administrative capital
Town, village
Airport
International boundary
Undetermined boundary
State (wilayah) boundary
Abyei region
Sector boundary
Main road
Railway
0 100 200 km
0 50 100 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
Final status of the Abyei area is not yet determined.
Map No. 4456 Rev. 45
Sep 2020